



كلمة

أ‌ل‌د‌ك‌ت‌ور / ع‌ل‌ي ع‌ب‌د الس‌ل‌ام ت‌ر‌ي‌ك‌ي  
ر‌ئ‌ي‌س الج‌م‌ع‌ي‌ة الع‌ا‌م‌ة ل‌ل‌أ‌م‌م الم‌ت‌ح‌د‌ة

أ‌م‌ا‌م

م‌ن‌ت‌د‌ى الد‌و‌ح‌ة الع‌ا‌ش‌ر

ل‌ل‌د‌ي‌ق‌ر‌ا‌ط‌ي‌ة و‌ال‌ت‌ن‌م‌ي‌ة و‌ال‌ت‌ج‌ار‌ة ال‌خ‌ر‌ة

ال‌د‌و‌ح‌ة

1 ي‌ون‌ي‌و 2010

أصحاب السعادة،  
السيدات والسادة،

يسعدني أن أشارك معكم اليوم في إجتماعات منتدى الدوحة للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة ، الذي يحتفل بعامه العاشر. وأود أن أثني على الإختيار الرصين لعنوان جلستنا اليوم التي تدور حول المشروع التنموي العالمي والتحديات التي يواجهها ، بما في ذلك الرابطة بين التنمية وإحلال السلم والإستقرار على المستوى العالمي.

وفي هذا السياق ، إسمحوا لي أن أتعرض في مداخلتي لثلاث ملامح ، يمكن أن تشكل في تقديرني الإطار الذي يجب أن يحكم تعاملنا مع هذا المشروع ومكوناته المختلفة:

أولاً:

أن هناك مصادر جديدة للتتوتر والضعف، إلى جانب هذه التهديدات التقليدية، أسفرت عن اندلاع العنف في مناطق كثيرة من أنحاء العالم. فالإجرام العابر للحدود، والتدفق غير المشروع لرؤوس الأموال، والاتجار في البشر، تتقاطع جميعها مع الأوضاع التي تعاني منها الدول الضعيفة، خاصة الدول التي لا تزال أعمال العنف والتراumas فيها تحدد التنمية البشرية والاجتماعية فيها. كذلك فإن التنافس على الموارد المحدودة، من المياه أو الطاقة أو الغذاء، والضغط الناشئ عن تغير المناخ وما قد يصاحبها من موجات هجرة، تلقى بمزيد من الأعباء على المجتمعات والحكومات التي تحاول جاهدة التصدي لهذه التحديات المتعددة والمترامية.

ويزداد تفاقم هذه المشاكل في ظل نشوء أزمة مالية واقتصادية دولية لا سابق لها، خلقت مستويات جديدة من عدم الاستقرار، ليتحمل عواقبها الفقراء والشباب والفئات الأكثر ضعفا التي لم يكن لها أي ضلع في نشوئها. وإذا لا يزال الغموض يكتنف مستويات الانتعاش الاقتصادي، تبرز إلى الوجود حالة من القلاقل الاجتماعية من المرجح أن تزداد في البلدان النامية، والبلدان ذات الاقتصادات الأكثر ضعفا والأكثر هميشا، بل وحتى في البلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان الغنية التي أصبحت تدابير التقشف فيها معيارا سائدا. واليوم تتجلى الروابط بين الاقتصاد العالمي والتنمية والأمن بوضوح غير مسبوق.

ثانيا:

وعلى الرغم من أن الحكومات والمجتمعات قد بدأت العمل بسياسات وتدابير الهدف منها معالجة هذه المشاكل، فالواضح أن الجهد المبذولة على الصعيد الوطني ليست كافية، وأنه لا يمكن التصدي لهذه التحديات على المستوى الوطني وحده. إن التوصل إلى حلول ناجحة يتطلب اتباع نهج شامل ومتعدد الأطراف يمكن المجتمع الدولي من التعامل الفعال مع تلك التحديات. وقد تصدى المجتمع الدولي لهذه المشاكل بطرق عددة، فقد التزمت مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين بالعمل معا وتعهدت بbillions الدولارات من أجل تحقيق الأمن الغذائي العالمي وتقديم المساعدة الإنمائية لأفريقيا وغيرها من المناطق، وهي التعهدات التي لازالت لم تترجم إلى معونات حقيقة. هذا إضافة إلى العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية التي سعت إلى التعامل مع التحديات التنموية والبيئية.

أن عدم الإستقرار السياسي والأمني في منطقة ما أو دولة بعينها له تبعات سلبية عميقة على إمكانيات تحقيق تنمية اقتصادية وإجتماعية مستدامة. وليس أدل على هذا من الذي يجري حالياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة. في بينما المجتمع الدولي منشغل بالبحث في كيفية أن تساهم معدلات النمو المرتفعة في تحقيق الإستقرار على المستويات الدولية والإقليمية، فإن فرض حصار غاشم على مليون ونصف فلسطيني يمر وسط صمت مدوٍ من جانب المجتمع الدولي. هذا الصمت الذي بدا واضحاً عندما تعرض مدنيين من دول مختلفة لهجوم مسلح لا لشيء سوى رغبتهم في إمداد أخوة لهم بمواد غذائية محرومون منها بسبب سياسات الاغلاق والحصار غير الإنسانية.

X افرض "الحصار"

السيدات والسادة،

وفي ظل هذا النظام الدولي المتغير، ونظراً للصبغة الجامعية والشاملة التي تميز عضوية الجمعية العامة للأمم المتحدة، فهناك إمكانية كبيرة للجمعية العامة كي تؤدي دوراً أكثر أهمية في عدة مجالات هامة مثل التنمية والسلم والأمن وسيادة القانون. وأيماناً مني بما للجمعية من دور هام في تلك المجالات، بادرتُ إلى تنظيم مناقشات موضوعية رفيعة المستوى بشأن موضوعات القرصنة، والأمن البشري، والمياه، ونزع السلاح. كما انوي عقد مناقشات موضوعية حول الوضع في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، وحفظ وبناء السلام، والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة المنظمة.

وقد أتاحت هذه المناقشات الرفيعة المستوى الفرصة أمام جميع أعضاء الجمعية العامة لتناول موضوعات يستأثر مجلس الأمن بمناقشتها عادة، مما يستبعد أغلبية الدول الأعضاء الـ 192. وسمحت أيضاً جميع البلدان بأن تتحاور فيما بينها بشأن هذه الموضوعات، لتستخلص الدروس منها، وتأتي بحلول لها. وعلاوة على هذه المناقشات، وأثناء انعقاد الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، يجري حالياً استعراض للجنة بناء السلام بعد مرور خمس سنوات على إنشائها، ويهدف هذا الاستعراض إلى تعزيز أثر عمل تلك اللجنة في البلدان الخارجة من نزاعات، ومساعدة اللجنة على استغلال إمكاناتها بأقصى قدر ممكن، وهو أمر لم يُفتح لها من قبل.

كذلك أنشأت الجمعية العامة فريقاً عاماً مختصاً متابعة المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية. ويعكف الفريق العامل، في إطار ولايته، على النظر فيما للأمم المتحدة من دور في ميدان الحكومة الاقتصادية العالمية.

ومن المقرر أن يشهد عام 2010 عقد قمة رفيعة المستوى بشأن متابعة تنفيذ الأهداف التنموية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، التي لم يتبق سوى خمس سنوات على موعد إنجازها. ويحدوني أمل كبير في أن يستطيع رؤساء الدول والحكومات الذين سيشاركون في تلك القمة الاتفاق على خطة عمل من شأنها أن تكفل إنجاز هذه الأهداف في موعدها، وأن تحول دون إحباط آمال البلايين من البشر الذين ما زالوا يعيشون في مستنقع الفقر والجوع وغياب مصادر المياه النظيفة للشرب في حياتهم اليومية، ويفقدون حياتهم بسبب الأمراض والأوبئة المستوطنة. إن تحقيق تقدم ملموس في معالجة تلك المشاكل يتطلب تضافر

الجهود من قبل الجميع، حكومات ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. لذا، وفي إطار الاعداد للقمة رفيعة المستوى، فقد دعوت لاجتماع يومي 14 و 15 يونيو الجاري لممثلين تلك القطاعات للباحث سويا حول افضل السبل لحشد الدعم الدولي لتحقيق تلك الاهداف.

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

أن التهديدات التي نواجهها اليوم تتطلب منا التزاما أكثر صلابة باتباع تُهج توافق الآراء والتعددية على الصعيد الدولي. ويخدوني الأمل في أن يتمكن هذا المنتدى من تقديم أفكار لصناعة القرار والقيادة حول كيفية العمل على نحو جماعي للتعامل بفاعلية مع التحديات العديدة التي نواجهها اليوم.

وشكرا لكم.